شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تلاقي المصالح في التوافق: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في قضاءَي مرجعيون وحاصبيّا

تقرير تحليل النزاع – أيار ٢٠١٦

بدعمٍ من

أعدّت هذا التقرير مُزنة المصري كجزءٍ من عملها كمستشارة لتحليل النزاعات لصالح مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض دعم وتطوير البرامج، بالإضافة إلى نشاطات الشركاء الآخرين في إطار "خطّة لبنان للإستجابة للأزمة السورية". ويشكّل هذا المستند التقرير الثاني لسلسلة من أربعة تقارير متتالية، تتناول مناطق محدّدةً في لبنان لم تشملها الأبحاث السّابقة للمنظمة. ومن خلال هذه التقارير، يهدف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ إلى تزويد الشركاء فيً «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة « بتحليل نوعيٍّ لتطوّر الديناميّات المحليّة، مع التركيز على تأثيرات وتبِعات الأزمة السوريّة في المسائل المحليّة والبنيويّة. أُعدّ هذا التقرير بدعمٍ من وزارة التنمية الدوليّة في المملكة المتّحدة.

للحصول على المزيد من المعلومات، يمكن الإتصال بباستيان رفل، منسّق بين الوكالات لإستقرار الإجتماعي وسبل العيش في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عبر البريد الإلكتروني bastien.revel@undp.org، وجوانا نصّار، مديرة مشروع "بناء السلام في لبنان" عبر البريد الإلكتروني Joanna.nassar@undp.org.

كتبت التقرير مُزنة المصري وماريانا الطبّاع

الباحثتان: مُزنة المصري وسعاد أبي سمرا

باحثة مساعدة: ماريانا الطبّاع

تتوجّه الكاتبات إلى كلّ من حاورنهم من اللبنانيّين والسوريّين بالشكر على الوقت والمساهمة. كما يتوجّهن بالشكر إلى فريق منظّمة AVSI في الجنوب ومرجعيون، وإلى الدكتور علي صفا، والآنسة سعدى بركات، على الدعم والمساعدة في البحث الميدانيّ.

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو شركائه.

جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ © ٢٠١٦.

تلاقي المصالح في التوافق: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في قضاءَي مرجعيون وحاصبيّا

تقرير تحليل النزاع – أيار ٢٠١٦

تلاقي المصالح في التوافق: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في قضاءَي مرجعيون وحاصبيّا

تقرير تحليل النزاع – أيار ٢٠١٦

ملخّص ٣

١. المقدّمة ٤

٢. السياق ٤

٣. قضايا النزاع ٧

٤. الأطراف الفاعلة ٩

٥. الديناميّات ١٣

٦. التوصيات ١٤

دراسة حالة: رواياتٌ متباعدةٌ ١٦

ملخّص

يلخّص هذا التقرير سياق النزاع في قضاءَي مرجعيون وحاصبيّا في محافظة النبطيّة، وهي منطقة متنوّعة دينيًا وسياسيًا مثّلت لعقود واجهةً أماميّةً لديناميّات المنطقة ونزاعاتها. ويمكن تقسيم المنطقة إلى أربع مناطق فرعيّة، وفقًا لتكوين كلٍّ منها وللاعبين الأساسيّين فيها: الأولى، هي منطقة العرقوب ذات الغالبيّة السنية ويعتبر «تيار المستقبل» والأحزاب السياسية الإسلاميّة اللاعبين الأساسيين فيها، على الرغم من الدعم البارز للأحزاب الوطنيّة واليساريّة. أما المنطقة الثانية فتتألّف من قرى حاصبيّا الدرزيّة حيث الغلبة للأمير طلال أرسلان، مع الإشارة إلى أن الأولويّة تُمنح فيها للتوافق بين ابناء الطائفة الواحدة، ضمن حدود لبنان وخارجها، على حساب الولاء السياسي. المنطقة الثالثة هي مرجعيون ومحيطها، وهي موطن الأحزاب السياسيّة المسيحيّة والوطنيّة. أما المنطقة الرابعة فتضمّ بمعظمها القرى الشيعيّة في جنوب مرجعيون، حيث الغلبة لتحالف ٨ آذار المؤلّف من «حزب الله» و«حركة أمل».

إنّ التاريخ الطويل من العيش المشترك المدعوم بالترابط الإقتصاديّ والجيو-إستراتيجيّ، بالإضافة إلى العلاقات العابرة للحدود تاريخيًا، والإرادة السياسيّة على المستوى الوطنيّ وشبكات الإتصال المحليّة المتوفّرة، تشكّل جميعًا عوامل تحافظ على إستقرار المنطقة وتحميها من الإنجرار إلى المعارك المجاورة في سوريا. ويحضر بعض التنافس على الموارد والفرص المعيشيّة بين المجتمع المضيف من جهة واللاجئين السوريّين من جهة أخرى. وغدت الحياة اليوميّة للاجئين السوريّين أكثر صعوبةً بسبب تزايد المتطلّبات لتجديد الإقامة والتفاوت في تطبيقها بين السلطات المختلفة، معطوفاً على إعتراض بعض المجتمعات اللبنانيّة على وجود مخيّمات غير رسميّة للاجئين. إنّ المصير المجهول للأزمة السوريّة، وهشاشة المنطقة أمام تداعيات التطوّرات في سوريا و/أو إسرائيل، بالإضافة إلى الإعتماد المتزايد على عائدات إقتصاد الحرب والمساعدات، هي عوامل قد تترك أثرًا تقسيميًا في المنطقة. وبهدف التعويض عن عوامل التقسيم المحتملة، يوصي التقرير منظّمات المجتمع المدنيّ والشركاء العاملين في المجال الإنسانيّ بالإستثمار في مشاريع التطوير المحليّة المؤثّرة، ومنح الأولويّة للمناطق الحدوديّة في توزيع المساعدات الإنسانيّة وتلك الهادفة إلى تثبيت الإستقرار، وتقديم الدعم للآليّات المتوفّرة في مجال الحدّ من النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، إنّ مراجعة السلطات اللبنانيّة لقوانين الدخول وتجديد الإقامة للاجئين السوريّين، من شأنها حماية الحقوق الإنسانيّة للاجئين، وكذلك المساهمة في ترسيخ الإستقرار في المنطقة.

١. مقدّمة

يقدّم هذا التقرير وصفًا وتحليلًا سريعين لسياق النزاع والإستقرار الإجتماعيّ في قضاءَي مرجعيون وحاصبيّا في محافظة النبطيّة. ويستند التحليل إلى البحث الميدانيّ الذي أجراه الفريق في القضاءَين المذكورين بين ١٤ تشرين الأول و٢٢ كانون الأول من العام ٢٠١٥، وتضمّن مقابلات مع ٢٧ مُجيبًا رئيسًا بمن فيهم أعضاء منظّمات المجتمع المدنيّ، وصحافيين، وممثّلين حكوميين محليّين، وممثّلين عن الأحزاب السياسيّة المحليّة، وأرباب عملٍ محليّين، بالإضافة إلى أفرادٍ من المجتمع اللبنانيّ واللاجئين السوريّين[١]. إلى ذلك، نظّم فريق البحث حلقة تركيزٍ مع سبع نساءٍ من اللاجئات السوريّات.

يوفّر التقرير مدخلًا إلى السياق وتحليلًا سريعًا للنزاع، بناءً على معطيات البحث الميدانيّ المحدود الذي أجراه الفريق، والتقارير الإخباريّة والأبحاث الحاليّة ذات الصّلة. وعليه، يجب التعامل مع هذا التقرير باعتباره لمحة عن السياق الحاليّ، لا توصيفًا شاملًا للمنطقة. لكن التقرير يهدف إلى ملء فراغ هام في المعلومات، نظرًا إلى عدم وجود تحليلٍ منشورٍ حديثًا عن هذه المنطقة منذ بدء الأزمة السوريّة. ويهتمّ التحليل بشكلٍ رئيسٍ بالنّزاعات ذات البعدَين الإجتماعيّ والإجتماعيّ – السياسيّ على المستوى المحلّي، مع التركيز بشكلٍ خاص على مسائل تهمّ المنظّمات الإنسانيّة وتلك العاملة على بناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، يركّز التقرير بشكلٍ محدّد على منطقة العرقوب، حيث أجريت حواراتٌ مع غالبيّة الأطراف السياسيّة لاسيما في شبعا، في محاولةٍ لتقييم المخاطر الكامنة في التصعيد المحتمل في هذه المنطقة الحدوديّة.

٢. السياق

يشكّل قضاءا حاصبيّا ومرجعيون جزءًا من محافظة النبطية التي تضمّ أيضًا قضاءَي النبطية وبنت جبيل المعالجَين في تقرير سابق[٢]. وتتّسم حدود القضاءَين بالمرونة، نظرًا إلى أن القرى الجنوبيّة في مرجعيون تتشارك الكثير من أوجه الشبه الإجتماعيّة والتاريخيّة مع قرى بنت جبيل، بالإضافة إلى الإنتماء الطائفي. وكذلك هي حال قرى حاصبيّا بالنسبة إلى قرى قضاء راشيّا في البقاع. كما تتمتّع مجتمعاتٌ محدّدةٌ بروابط قويّة وقديمة العهد مع أجزاءٍ مختلفة من سوريا، وتحديدًا بين المجتمعات الدرزيّة في حاصبيا ونظيراتها في سوريا، بالإضافة إلى الروابط بين القريتين الحدوديّتين: شبعا اللبنانيّة وبيت جنّ السوريّة. هذه الروابط المناطقيّة، معطوفةً على التاريخ الطويل من العيش المشترك في هذه المنطقة المختلطة، تفرض مقاربةً حذرةً للإنخراط السياسيّ، ما يعطي الأولويّة للحفاظ على العلاقات المسالمة في المنطقة.

أ. الديموغرافيا

يضمّ قضاءا حاصبيّا ومرجعيون ما يُقدّر بـ ٨٣،٩٣١ نسمةً، أي ما نسبته ٢٪ من مجموع سكّان لبنان. ويبلغ عدد اللاجئين السوريّين في هذه المجتمعات المضيفة حوالي ١٣،٢٦٤، ما يجعل نسبة السكّان السوريّين للبنانيّين بمعدّل ٦:١، وهو معدّلٌ أقلّ من المعدّل الوطنيّ الذي يبلغ ٤:١. ويعيش حوالي ربع اللاجئين إلى المنطقة في مخيّماتٍ غير رسميّة، يقع معظمها في شمال قضاء مرجعيون (راجع الجدول ١).

[١] أجرت المقابلات بالعربية باحثتان إحداهما لبنانيّة الجنسيّة والأخرى سوريّة الجنسية، وجرى تسجيل بعضها بموافقة المُحاوَرين. لكن التقرير لا يقدّم مجرّد ملخّص للمسائل الأساسيّة التي ذكرها المُحاوَرون، بل يقدّم تحليلًا لا يأخذ تصريحات المُحاوِرين كما هي، إنّما يعمد إلى المقارنة بين وجهات نظرٍ وآراء متنوّعة من أجل الوصول إلى هذه الخلاصة التحليليّة. لم تُذكر أسماء أيٍّ من القرى المحدّدة للأفراد المُحاورين في هذا التقرير، بغرض ضمان حماية الأشخاص الذين شاركوا قصصهم الحسّاسة.

[٢] راجع المصري، مزنة. ٢٠١٦. «سياق الإستقرار الإجتماعيّ في قضاءَيّ النبطيّة وبنت جبيل: تقرير تحليل النزاع». بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (UNDP).

الجدول ١: المعلومات الديموغرافيّة الرئيسة

	قضاء مرجعيون	قضاء حاصبيّا
عدد البلديّات[٣]	٢٦	١٥
مجموع السكّان اللبنانيّين[٤] (القرى الأكبر حجمًا هي الخيام، كفرفيلا، مجدل سلم ومرجعيون في قضاء مرجعيون، وحاصبيّا وشبعا في قضاء حاصبيّا)	٥٢،٩٢٨	٣١،٠٠٣
مجموع اللاجئين السوريّين[٥] الذين يعيش نصفهم في قرى شبعا والخيام ومرجعيون	٨،١٨٠	٥،٠٨٤
عدد المقيمين في مخيّماتٍ غير رسميّة[٦]	٢،٦٨٨ (٣٩ مخيّمًا غير رسمي)	٤٤٥ (١٣ مخيّمًا غير رسمي)

ب. التكوين السياسيّ والدينيّ

يتّسم القضاءان بالتنوّع السياسي والدّيني، ويضمّان غالبيّةً من المسلمين الشيعة (٥٧٪ يتركّز وجودهم بشكل رئيس في قضاء مرجعيون)، والمسلمين السنّة (١٧٪ يتركّز وجودهم بشكل رئيس في منطقة العرقوب في حاصبيّا)، والدروز (١٠٪)، بالإضافة إلى طوائف مسيحيّة عدّة (الروم الأورثوذكس ٦٪، الموارنة ٥٪، والروم الكاثوليك ٣٪)[٧].

إنّ تقييم الولاءات السياسيّة للسكّان المحليّين بحسب نتائج الإنتخابات النيابيّة في العام ٢٠٠٩ قد يكون مضلّلًا بعض الشّيء، إذ أن نتائج المنطقة تخضع لإرادة الأكثريّة العدديّة الشيعيّة الموالية لتحالف ٨ آذار، نظرًا لكونها دائرةً إنتخابيّةً واحدة (راجع الجدول ٢). لكن بشكلٍ عامٍ، يمكن تقسيم المنطقة إلى المناطق الفرعيّة التالية:

١. القرى الدرزية في حاصبيّا التي تتمتّع بأهميّة تاريخيّة ودينيّة بالنسبة إلى أبناء الطائفة الدرزيّة على مستوى المنطقة، وتتمتّع فيها عائلة أرسلان (تحالف ٨ آذار) بشعبيّةٍ سياسيّةٍ. ويربطُ نوعٌ من المتواصليّة بين هذه القرى من جهةٍ، والقرى المجاورة في قضاء راشيا التابع للبقاع من جهةٍ أخرى.

٢. منطقة العرقوب، وتضمّ بشكل رئيس القرى السنيّة. تاريخيًا، شكّلت هذه القرى الخطّ الأماميّ للصراع اللبنانيّ – الإسرائيليّ وضمّت مؤيّدي المقاومة ضدّ إسرائيل، لكنّها اليوم تضمّ خليطًا من الولاءات لـ«تيّار المستقبل» والأحزاب السياسيّة الإسلاميّة، وكذلك «الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ»، والأحزاب القوميّة العربيّة، و«الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ»، و«حزب الله».

---

[٣] بحسب موجز وزارة الداخلية والبلديات عن الأقضية الإنتخابيّة في الإنتخابات البلديّة للعام ٢٠١٠ / http://www.elections.gov.lb/Municipal/Electoral-Qazas/المجالس-البلدية.aspx (الدخول في ٢١-١٢-٢٠١٥).

[٤] بحسب موجز معلومات المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تصنيف درجة الضعف للسكّان اللبنانيين واللاجئين السوريّين في شهر كانون الثاني ٢٠١٤، متوفّر عبر الوصلة التالية https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4596 (الدخول في ٢١-١٢-٢٠١٥). إن عدد الناخبين المسجّلين في المنطقتين مرتفع نسبيًا، وهو لا يشير إلى عدد المقيمين فعليًا نظرًا لنسبة الهجرة المرتفعة.

[٥] بالاستناد إلى معلومات شهر آب ٢٠١٥ بحسب: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الغذاء العالمي. ٢٠١٥.
"Vulnerability Assessment of Syrian Refugees (VASyR) in Lebanon: Executive Summary"
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=9645 (الدخول في ٢١-١٢-٢٠١٥).

[٦] بحسب منظّمة الأمم المتحدة للطفولة. ٢٠١٥.
"Equity in Crisis Response InterAgency Mapping Partners IAMP V19 Refugees in Informal Settlements Inter-Agency Coordination Lebanon November 2015."
http://www.refworld.org/docid/5641a73f4.html (الدخول في ٢١-١٢-٢٠١٥).

[٧] النسبة من مجموع عدد الناخبين المسجّلين بحسب السجلات الإنتخابيّة لوزارة الداخليّة والبلديات، والتي جمعها فريق «تحليل معلومات الإنتخابات اللبنانيّة». راجع «الجمعيّة اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات». 2016. "The Lebanese Elections Data Analysis (LADE)" http://lebanonelectiondata.org/confessions.html (الدخول في ٢-١٠-٢٠١٥).

٣. القرى الجنوبيّة في مرجعيون: وتضمّ بشكلٍ رئيسٍ المؤيّدين الشيعة لـ«حزب الله» و«حركة أمل»، وسياقها مشابهٌ لسياق منطقة بنت جبيل.

٤. بلدة مرجعيون ومحيطها، وتضمّ بشكلٍ رئيسٍ قرى مسيحيّةً تتنوّع فيها الولاءات السياسيّة، مع ميلٍ تاريخيٍ إلى «الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ».

جدول ٢: النواب المنتخبون عن قضاءَي مرجعيون – حاصبيّا (العام ٢٠٠٩)

إسم النائب	الطائفة	الإنتماء السياسي
علي حسن خليل	شيعي	حركة أمل
علي فيّاض	شيعي	حزب الله
أنور الخليل	درزي	حركة أمل
أسعد حردان	روم أورثوذكس	الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ
قاسم هاشم	سنّي	حزب البعث

تتبع الإتّحادات البلديّة بدرجة ما الخصائص الطائفيّة في المنطقة، فتشكّل منطقة العرقوب الحدوديّة ذات الغالبيّة السنيّة منطقةً فرعيّةً في حدّ ذاتها، كما يشكّل تكتّل القرى الدرزيّة في «إتّحاد الحاصباني» منطقةً فرعيّةً أخرى (راجع الجدول ٣). وتتكوّن هذه التكتّلات من التقاطعات بين العائلة والطائفة والإنتماء السياسيّ، كما تؤدّي الولاءات العائليّة الدور الرئيس على المستوى المحلّي في القرى. ويعود ذلك إلى فترة الحكم العثمانيّ الذي قسّم العائلات إلى مجموعات، ولا يزال لهذا الترتيب أثرٌ بارزٌ في السياسات المحليّة.

من المهمّ ملاحظة العلاقة التي تجمع القرى المختلفة بمركز القضاءَين: بلدة مرجعيون، شكّلت تاريخيًا مركز نشاط المنطقة، لكن بلدة حاصبيّا التي إكتسبت مؤخرًا دورًا تجاريًا وإداريًا أكبر بالنسبة إلى محيطها تجاوزت أهميّتها. طيلة عقود، شهدت كافّة المناطق باستثناء حاصبيّا نسبة هجرةٍ مرتفعةٍ، وبحسب أحد المُحاوَرين، يُقدّر عدد المقيمين الفعليّين خلال موسم الشتاء بأقلّ من ثلث عدد السكّان المحليّين.

الجدول ٣: القرى الأعضاء في الإتحادات البلديّة في قضاء حاصبيّا

إتّحاد بلديّات العرقوب	إتّحاد بلديّات الحاصباني
شبعا، الفرديس، كفرحمام، كفرشوبا، الهبّارية، الماري	حاصبيّا، الكفير، شوّايا، عين قنيا، ميماس، كوكبا

ج. الأمن

منذ الإشتباكات الأخيرة في عرسال في آب ٢٠١٤، يتمثّل الهمّ الرئيس في المنطقة بخطر حدوث سيناريو مماثل لسيناريو عرسال، لاسيما في ضوء العلاقة القويّة التي تربط بلدتَي شبعا اللبنانيّة وبيت جنّ السوريّة، واللتين تفصل بينهما حدودٌ هشّة. لكنّ، هذا الخطر يبدو ضعيفًا اليوم، لاسيما في ظلّ التضامن بين المجتمعات اللبنانيّة والأطراف السياسيّة المحليّة بهدف ضمان الإستقرار المحليّ وزيادة الإجراءات الأمنيّة (راجع قضايا النزاع أدناه). أما الهمّ الأمنيّ الرئيس الآخر فيتمثّل في النزاع القائم على مزارع شبعا والحدود مع مرتفعات الجولان المحتلّة، وإحتمال حدوث تصعيد عنيف مع الجيش الإسرائيليّ. وعلى الرغم من تطويق الأحداث التي وقعت مؤخّرًا، إلا أن الوضع يتطلّب مراقبةً مستمرّةً، لاسيما في ظلّ إمكانيّة تأثير تطوّرات الأزمة السوريّة في إستقرار الحدود السوريّة – الإسرائيليّة. أما على الصعيد الداخلي فلا تبرز أيّ مخاطر على الرغم من جولات التفقّد الأمنيّة التي تجريها الأجهزة الأمنيّة للاجئين السوريّين. ولا بدّ لهذه الجولات أن تحترم الحقوق الإنسانيّة للاجئين.

د. الإقتصاد

يتنوّع النشاط الإقتصاديّ في القضاءَين بحسب المنطقة الفرعيّة. لكن، بشكلٍ عام، تتمثّل مصادر الدخل الرئيسة في الزراعة، وتربية المواشي، والتوظيف في القطاع العام. أما تحويلات المغتربين فتشكّل مصدر الدخل الرئيس لسكّان العرقوب (لاسيما من دول الخليج والكويت)، وكذلك لسكّان مرجعيون (من دول أميركا اللاتينيّة وغرب أفريقيا). وتعتبر الزراعة النشاط الإقتصاديّ الرئيس في معظم القرى الدرزيّة في حاصبيّا (التي يتردّد أهلها في الهجرة على الرغم من الصعوبات الإقتصاديّة وعقودٍ من الإحتلال الإسرائيليّ)، وكذلك في بعض قرى جنوب مرجعيون. وفي القرى الحدوديّة، يشكّل التهريب مصدر دخلٍ أساسيّ، لاسيما تهريب البضائع إلى الداخل السوريّ عبر الحدود الجبليّة لشبعا. وفي البلدتَين الأكبر حجمًا، مرجعيون وحاصبيّا وهما مركزا القضاءَين، يوجد عددٌ محدودٌ من موظّفي القطاعين العام والخاص. أما اللاجئون السوريون فيعملون في غالب الأحيان في الزراعة وأعمال البناء.

وبالنسبة إلى الظروف الإقتصاديّة، تتّسم النبطيّة بشكلٍ عام بانتشارٍ قليلٍ للفقر المدقع بنسبة ٢٪ بحسب إحصاءات العام ٢٠٠٨، وبانتشارٍ للفقر العام أقلّ من المعدّل العام (يقارب ٢٠٪)[٨]. وفي القضاءَين موضوع التقرير، هناك ١٠ قرىً فقط تعيش نسبة ٧٪ أو أكثر من سكّانها بأقلّ من ٤ دولارات يوميًا. وتتركّز النسبة الأعلى من الفقراء، وكذلك اللاجئين، في البلدات الأربع الأكبر حجمًا في كلٍّ من المناطق الفرعيّة، وهي البلدات الوحيدة التي يمكن تصنيفها الأكثر ضعفًا، وهي: حاصبيّا (ويعيش فيها ١٧٪ من اللبنانيين بأقلّ من ٤ دولارات في اليوم)، والخيام (١٤٪)، وشبعا (١٢٪)، ومرجعيون (٩٪).

٣. قضايا النزاع

بشكلٍ عام، إنّ العلاقات بين أفراد المجتمع اللبنانيّ، وبينهم وبين اللاجئين السوريّين في المنطقة، تتّسم بالإيجابيّة. فالتاريخ الطويل من العيش المشترك المدفوع بالحاجة الإقتصاديّة والجيو - استراتيجيّة للعلاقات الوديّة بين المجتمعات السنيّة والدرزيّة في لبنان والمناطق الحدوديّة في سوريا، ضَمَن وجود إدارة فوريّة لأسباب النزاع المحتملة. لكن أحداث عرسال في العام ٢٠١٤، وإختراق البلدة من قبل جماعات مسلّحة منخرطة في المعارك السوريّة، عزّز المخاوف من إحتمال تكرار سيناريو مماثلٍ في شبعا، لاسيما أن جميع سكّانها من السنّة ويبدي كثيرٌ منهم تعاطفًا مع المعارضة السوريّة. تُناقش المقاطع التالية هذا الإحتمال، بالإضافة إلى مخاوف أخرى تنبع من موقع المنطقة الحدوديّ، ومسألة العلا

أ. تداعيات النزاع في سوريا وخصوصيّات المواقع الحدوديّة

إنّ العلاقة التاريخيّة القويّة بين بلدتَي شبعا اللبنانية وبيت جنّ السورية الحدوديّة، وكلاهما ذات غالبيّة سنيّة، بالإضافة إلى التاريخ الطويل من التهريب عبر الحدود وتضاريس المنطقة الشاقّة، زادت المخاوف من إحتمال إنخراط شبعا وأهلها في النزاع السوريّ دعمًا للمعارضة السوريّة المسلّحة. وتعزّزت هذه المخاوف بعد إشتباكات عرسال في صيف ٢٠١٤، والسيطرة العسكريّة للمعارضة السوريّة على المناطق الحدوديّة عند مرتفعات الجولان المحتلّة[٩]. وزادت الوضع تعقيدًا الإشتباكات التي إندلعت في سوريا بين «جبهة النصرة» في بيت جنّ ومجموعات درزيّة مسلّحة من قرية عرنة في تشرين الثاني ٢٠١٤، كانت حصيلتها عددٌ كبيرٌ من القتلى الدروز[١٠]. وفي لبنان، مثّل إطلاق النار في بلدة عين عطا الدرزيّة (في قضاء راشيا المجاور) على باصٍ يقل ركّابًا مهرّبين من سوريا والتسبّب بموت واحدٍ منهم على الأقلّ، حادثًا دقّ ناقوس الخطر بشأن هشاشة الحدود[١١].

---

[٨] راجع الليثي، هبة، كمال حمدان وخالد أبو اسماعيل. ٢٠٠٨. «الفقر، النموّ وتوزيع الدّخل في لبنان». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ص. ١٨).

[٩] للإطلاع على تفاصيل المناطق المسيطر عليها عسكريًا في سوريا في تلك الفترة، راجع «مشروع تحليل الحاجات الإستراتيجية» http://www.acaps.org/en/pages/syria-snap-project (الدخول في ٢١-١٢-٢٠١٥).

[١٠] للإطلاع على الحوادث والتداعيات المحتملة في لبنان، راجع تقريرَي جريدة «الأخبار» في ٦-١١-٢٠١٣ http://al-akhbar.com/node/194503 وفي ٨-١١-٢٠١٤ http://www.al-akhbar.com/node/219357.

[١١] للإطلاع على تفاصيل الحادثة، راجع تقرير حوادث النزاع: "Syrian dead, others wounded in shooting at Van after refusing to comply with Army orders" - http://cskc.daleel-madani.org/sir/syrian-dead-others-wounded-shooting-van-after-refusing-comply-army-orders (الدخول في ٢٨-٢-٢٠١٥).

وعلى الرغم من هذه المخاوف، تبدو إمكانية إنتقال النزاع ضعيفة. أولًا، بحسب مَن حاورناهم، وبينما يستمرّ التهريب سيرًا على الأقدام أو باستخدام البغال، فإنّ التضاريس التي يستلزم عبورها سبع أو ثماني ساعات على الأقدام، يصعب على أعداد كبيرة من الجنود تجاوزها. كذلك، توقّف تهريب مقاتلي المعارضة السوريّة المسلّحة. لكن، بحسبِ مَن حاورناهم في شبعا، يستمرّ التهريب أحاديّ الجانب من لبنان باتجاه سوريا، ويشمل تهريب البضائع والأشخاص السوريّين، ويشكّل مصدرًا هامًا للدخل المحليّ[١٢]. وكما تشير التقارير، السوريّون المهرّبون هم ممّن لا يحملون إقامةً قانونيّةً صالحةً في لبنان، وممّن لا يستطيعون دخول سوريا بشكل قانونيّ. ويتمّ تسريح الفرد المغادر من قبل مخابرات الجيش قبل أن يتمكّن من المغادرة. ويبدو أن شبكة المهرّبين تمتدّ لتتجاوز شبعا، وقد ألقى الجيش القبض في السابق على أفرادٍ متورّطين في التهريب.

ومن الأمور الواجب ذكرها، تبرز الإرادة الشعبية والسياسية التي تمنح الأولويّة للإستقرار في المنطقة. فبعد سلسلة الحوادث المذكورة أعلاه، قام الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط وممثّله الوزير وائل أبو فاعور بسلسلة من الزيارات إلى قرىً مختلفة في راشيا وحاصبيّا، في محاولة لتبديد التوتّر وحماية المنطقة من تداعيات الأحداث في سوريا. ويتّسم هذا الأمر بأهميّة خاصّة نظرًا إلى أن الولاء الغالب في المجتمع الدرزيّ في سوريا هو للنظام السوريّ، وبالتالي، يظلّ الخوف قائمًا من أن تشنّ المعارضة السوريّة المسلّحة أو المتعاطفين معها هجمات إنتقاميّةً ضد المجتمعات الدرزيّة في لبنان[١٣]. كذلك، جرى تبديد التوتّر من قبل «تيار المستقبل» والجماعات السياسيّة المؤيّدة لتحالف ٨ آذار، بمن فيها «البعث» و«الشيوعي» و«الحزب السوري القومي» في المنطقة. كما عزّز الجيش وجوده محليًا، ووضع المنطقة تحت المراقبة الدقيقة، وأقام حاجزًا لتنظيم الحركة في المناطق الحدوديّة.

على الصعيد الشعبي، تبدو هذه الخطوات مرحّبًا بها لدى السكّان المحليّين، واللاجئين، كما الأطراف السياسيّة المحليّة التي تمنح الأولويّة لحماية التاريخ الطويل من العيش المشترك الذي يفرضه التكافل المتبادل العابر للطوائف. وفي هذا الشأن، يُعتبر الإجتماع الشهريّ الذي يجمع ممثّلين عن البلديات ومعظم الممثّلين المحليّين للأحزاب السياسيّة، خطوةً هامّةً لتنسيق إدارة المسائل الأمنيّة، والتعامل مع اللاجئين، والمساهمة في الحدّ من النزاعات. وتظلّ الجماعات السياسيّة الإسلاميّة مصدرًا محتملًا للقلق، لاسيما الجماعات السلفيّة التي لا تبدو راضيةً عن هذا التر
الأطراف المذكورة.

ب. قوانين الإقامة للسوريّين والقيود على حركتهم

يمثّل قانون الإقامات الجديد الذي بدأ تطبيقه في مطلع العام ٢٠١٥ أحد أبرز شكاوى اللاجئين السوريّين في القضاءَين، وله الأثر الأكبر في حركتهم ومعيشتهم. بعض اللاجئين السوريّين في المنطقة لم يدخلها عبر المعابر الحدوديّة الرسميّة، كما أن كثيرًا ممّن دخلوا بطريقة شرعيّة لم يجدّدوا إقاماتهم بانتظام. بالإضافة إلى تكلفة الإقامات الباهظة التي تبلغ ٢٠٠ دولار للفرد السوريّ ممّن تجاوز عمره ١٥ عامًا، أشار بعض مَن حاورناهم إلى إضطرارهم دفع مبلغ مضاعف للكفلاء مقابل الحصول على دعمهم في طلب الإقامة. ويكفل أربابُ العمل بعض هؤلاء، ما يجعلهم عرضةً للإستغلال. وبينما لا يحمل بعض اللاجئين تصريحًا صالحًا للإقامة (لاسيما النساء منهم)، أو لا يعمدون إلى تنظيم أوضاعم القانونيّة، غالبًا ما يضطرّ الرجال إلى فعل ذلك. بالطبع، إنّ عدم حمل الإقامة يفاقم خطر التعرّض للتوقيف على الحواجز العديدة في المنطقة، بينما يضطرّ هؤلاء على التنقّل من أجل تأمين العمل وفرص المعيشة. عمليًا، يستمرّ بعض السوريّين ممّن حاورناهم بالتنقّل والعمل من دون أوراق داخل حدود القرية التي يقيمون فيها حصرًا، لكنّهم إمّا يحدّون بشكلٍ كبيرٍ من حركتهم لتفادي الحواجز والطرقات الرئيسة، أو يعملون برعاية ربّ عملٍ من السكّان المحليّين ضمن ترتيبٍ قد يجعلهم عرضةً للإستغلال[١٤].

---

[١٢] بحسب مَن حاورناهم، المؤشّر الأفضل على نمو صناعة التهريب هو إزدياد عدد البغال في القرية، وهي حيوانات فاعلة في نقل البضائع عبر التضاريس الحدوديّة الشاقّة، وقد تضاعفت أعدادها في السنوات القليلة الماضية.

[١٣] للاطلاع على المزيد عن هذا الموضوع راجع نيكولاس بلانفورد. ٢٠١٤. "Druze on Edge over Jihadi Incursion Fears" The Daily Star, ، تشرين الثاني، قسم الأخبار اللبنانية http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Nov-15/277707-druze-on-edge-over-jihadi-incursion-fears.ashx، وعمر عبدالله. ٢٠١٥. "Syria's Druze 'Not Part of This War" Syria Deeply http://www.syriadeeply.org/articles/2015/08/7997/syrias-druze-not-part-war (الدخول في ٢٨-٢-٢٠١٥).

[١٤] إنّ تطبيق القوانين التي تحكم الوضع القانوني لإقامة السوريين في لبنان تتّسم بالعشوائيّة، سواء كانوا مسجّلين أو غير مسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة، ما يجعلهم عرضةً

ج. التنافس على الموارد وفرص العمل

يعمل معظم اللاجئين السوريّين إما في مجال الزراعة موفّرين يدًا عاملةً رخيصةً في الموسم الزراعي المحلّي، أو كعمّال مهرة أو شبه مهرة، لاسيما في مجال البناء. وعلى الرغم من عدد اللاجئين المحدود نسبيًا في المنطقة، أشار أفراد المجتمع المضيف إلى أن اللاجئين ينافسون اللبنانيّين على فرص العمل، كما ينافسونهم في بعض الأحيان على الموارد الطبيعيّة، ويزيدون الضغط على البنى التحتية. وتعكس هذه الإدعاءات تفاعلًا أكثر تعقيدًا بين عوامل عدّة، تتضمّن دور العمالة السوريّة الرخيصة في إنتاج منتجات زراعيّة ذات أسعار تنافسيّة مقارنةً بالمنتجات التي تعتمد بشكل رئيس على العمالة اللبنانيّة. كذلك، يحضر العامل الطائفيّ في هذا التفاعل، إذ لم تشجّع القرى الدرزيّة في حاصبيّا إقامة اللاجئين السوريين في مناطقها نظرًا إلى أن السكّان يعملون بأنفسهم في حقولهم ويخشون المنافسة، ولكن أيضًا بسبب إنتماء غالبيّة اللاجئين السوريين إلى الطائفة السنيّة. كما لوحظ إستخدام مسألة الضغط على الموارد، سواءً كانت حقيقةً أم لا، للإعتراض على وجود مخيّمات غير رسميّة والثّني عن إقامتها. عند مقاربة واحدة من أكثر الحوادث خطورةً إذ تخللها إحراق خيم اللاجئين، إتضح أن الأسباب أتت متعدّدة، نذكر منها التنافس على الموارد الطبيعيّة، والخلافات الشخصيّة، والأجور غير المسدّدة، والإمتعاض من وجود اللاجئين. أما المُجيبون الرئيسيّون ممّن حاورناهم فقد شدّدوا على أن إحراق الخيم مثّل رسالةً من بعض السكّان إلى اللاجئين وأرباب عملهم بأنّهم غير مرحّبٍ فيهم (راجع دراسة الحالة أدناه لمزيدٍ من التفاصيل).

٤. الأطراف الفاعلة

ليس من السّهل تحديد طرف واحد أو طرفَين رئيسَين في قضاءَي حاصبيّا ومرجعيون نظرًا لوجود مروحة واسعة من الأطراف الفاعلة، لاسيما بسبب التنوّع الدينيّ في المنطقة. وتتبع ولاءات كلّ طرف خريطة الإنقسامات في المناطق الفرعيّة بناءً على الخلفيّات الطائفيّة في معظم الأحيان، كما هو مذكورٌ أعلاه. لكن التاريخ الطويل من الإنخراط في السياسة، والوقوع على الخطّ الأماميّ للصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وما يعنيه ذلك من حضورٍ قويٍّ لـ«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في سبعينيّات القرن الماضي – ما منح منطقة العرقوب لقب «فتح لاند» –، بالإضافة إلى سنوات الإحتلال الإسرائيليّ الطويلة حتى العام ٢٠٠٠، كلّها عوامل ساهمت في إعتماد الأطراف المحليّة سياسة الحذر في التعامل مع التحدّيات الإقليميّة. وعبّر معظم الأطراف ممّن حاورناهم عن المصالح المتقاربة في الحفاظ على الإستقرار النسبيّ في المنطقة، على الرغم من الإعتبارات الوطنيّة والإقليميّة في الشرق الأوسط، لا بل حتى بسببها.

ومن المهمّ أيضًا الإنتباه إلى الفروقات الدقيقة في الولاءات السياسيّة والإختلافات بين القرى ضمن المنطقة الواحدة. ففي حين ترسي القرى الكبيرة كشبعا وحاصبيّا والخيام ومرجعيون الإتجاه السياسيّ العام في المناطق الفرعيّة التي تقع فيها، تحضر إختلافاتٌ بارزةٌ بين القرى في المنطقة ذاتها. على سبيل المثال، بينما يصف المُحاوَرون في شبعا قريتهم بـ«مقبرة» الأحزاب السياسيّة نظرًا لعدم قدرة أيّ حزبٍ على فرض السيطرة التامّة عليها، تفضّل قرية كفرشوبا المجاورة الأحزاب اليساريّة، بينما تدعم الهبّارية الأحزاب الإسلاميّة. أما على مستوى البلدة والقرية فتؤدّي الإعتبارات والإنقسامات العائليّة دورًا رئيسًا في تحديد بنى القوى المحليّة – وبالتالي، نتائج الإنتخابات النيابيّة –، بالإضافة إلى شكل الآليّات المعتمدة للحدّ من النزاع. وتصف المقاطع التاليّة الأطراف الفاعلة في كلٍّ من المناطق الفرعية، لاسيما أنّ هويّة الأطراف ودرجة القوّة التي يتمتّع بها كلّ طرف تتغيّر بشكل كبير من منطقة فرعيّة إلى أخرى. وعلى عكس ما تفيد به تقارير تحليل النزاع السابقة، لم يُعتبر اللاجئون السوريّون طرفًا فاعلًا هنا نظرًا لدورهم الصغير نتيجة عددهم القليل وميلهم للإنطواء. ويعرض الشكل ١ خريطة الأطراف الفاعلة والعلاقات التي تجمع بينها.

للاستغلال كما وُثّق سابقًا في تقارير منظّمات حقوق الإنسان. راجع:

.Amnesty International. 2015. "Pushed to the Edge: Syrian Refugees Face Increased Restrictions in Lebanon." Index: MDE 24/1785/2015. London

Bobseine, Haley, and Human Rights Watch (Organization). 2016. "I Just Wanted to Be Treated like a Person": How Lebanon's Resi-
.dency Rules Facilitate Abuse of Syrian Refugees. https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/lebanon0116web.pdf

NRC, and IRC. 2014. "Legal Status of Refugees from Syria: Challenges and Consequences of Maintaining Legal Stay in Beirut and
".Mount Lebanon

أ. القرى الدرزيّة في حاصبيّا

يهيمن على المشهد السياسيّ في حاصبيّا (وكذلك راشيا المجاورة في محافظة البقاع) كلٌّ من «الحزب الديموقراطيّ اللبنانيّ» و«الحزب التقدّميّ الإشتراكيّ». وينتمي كلّ من الحزبين إلى معسكرَين مختلفَين لناحية السياسات الوطنيّة والإقليميّة، إذ يؤيّد رئيس «الحزب الديموقراطي» الأمير طلال أرسلان تحالف ٨ آذار والنظام السوريّ، بينما يؤيّد زعيم «التقدّمي الإشتراكي» وليد جنبلاط تحالف ١٤ آذار، لكنّه يحافظ على موقع أكثر وسطيّة ومرونة. ومن المقدّر أن ثلثي سكّان حاصبيّا يدعمون «الحزب الديموقراطي»، بينما يؤيّد ثلثهم «التقدّمي الإشتركي»، على الرغم من حضور الحزب القويّ نظرًا لتأثيره على الصعيد الوطنيّ وموقع جنبلاط كزعيمٍ للطائفة الدرزيّة.

وترتبط شعبيّة «الحزب الديموقراطيّ» بوجود أحزابٍ ومجموعات سياسيّة أخرى أبرزها «الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ». أما أنور الخليل، النائب الدرزي عن القضاءَين، فلا ينتمي إلى أيٍّ من الحزبين المذكورَين، بل ينتمي إلى «حركة أمل». ويبدو أن حيثيّته تنبع من صلاته الشخصيّة ومكانته، وليس من السياسات الحزبيّة حصرًا. في المقابل، يتمتّع وئام وهّاب بشعبيّة صغيرة، وهو رئيس «حزب التوحيد العربي» المؤسّس حديثًا والدّاعم للنظام السوريّ. وتمنح الروابط المجتمعيّة الداخليّة القويّة الأولويّة لمصلحة الأقليّة الدرزيّة في لبنان وخارجه، كما أن مشايخ خلوات البيّاضة، وهو مقام درزيّ يعود إلى أكثر من ٣٠٠ عام في المنطقة، يؤدّون دورًا معنويًا هامًا في شرعنة الدور السياسيّ لكلا الحزبَين، وفي الحفاظ على درجة دنيا من الخلاف الداخليّ ضمن المجتمع الدرزيّ. وكما ذكرنا آنفًا، عدد اللاجئين السوريّين محدودٌ في هذه المنطقة، لأسبابٍ سياسيّةٍ وطائفيّةٍ.

ب. منطقة العرقوب

تتوزّع الغالبيّة السنيّة من سكّان المنطقة على الأحزاب السياسيّة الدينيّة والوطنيّة. وبعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥ وما تلاه من إنسحاب الجيش السوريّ من لبنان، تمدّدت شعبيّة «تيّار المستقبل» في المنطقة بشكلٍ كبير، إذ سعى «التيّار» إلى بناء جمهورٍ من الناخبين فيها على الرغم من محدوديّة بناه الإجتماعيّة – السياسيّة على الصعيد المحليّ. وبدا ذلك واضحًا في نجاح «التيّار» في الإنتخابات البلديّة في العام ٢٠١٠ في عدد من القرى لاسيما شبعا. ومع أن «تيّار المستقبل» اتّخذ موقفًا صارمًا دعمًا للثورة ضدّ النظام السوريّ في بداية الأزمة السوريّة، إلّا أن أحداث عرسال أجبرته على إتّخاذ موقف أكثر إعتدالًا وداعمًا للدولة وللجيش اللبنانيّ في مواجهة الجماعات المسلّحة الآخذة في النموّ كـ«جبهة النصرة» و«تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشام» (داعش). وعلى الرغم من الأثر السّلبيّ لهذا الموقف في شعبيّة «تيّار المستقبل» في عرسال والبقاع الأوسط[١٥]، لم يكن له أثرٌ يُذكر في سكّان منطقة العرقوب. وعلى الرغم من تمتّع «التيّار» بموقع مميّز، إلا أنّ غياب قيادته وتضاؤل موارده المستثمرة محليًا[١٦]، بالإضافة إلى التوتّرات بشأن الأزمة السوريّة لم تساعد «التيّار» في الحفاظ على موقعه.

أما اللاعب البارز الآخر فهو الجماعة الإسلاميّة التي تجتذب بعض المؤيّدين محليًا ممّن ينضمّون إليها إما لأسبابٍ طائفيّة أو نظرًا لنشاطاتها الخيريّة، بما في ذلك مؤسّساتها الطبيّة والتعليميّة والمساعدات الخيريّة للاجئين السوريّين. وتتمتّع الجماعة بالحضور الأقوى في الهبّارية وشبعا، حيث تحالفت مع «تيّار المستقبل» في الإنتخابات البلديّة في العام ٢٠١٠، وفازت. ولم يتبقّ من هذه الشراكة إلا القليل، إذ تبدو العلاقة متوتّرة بين الطرفين على المستوى المحلّي. وتُموضع الجماعة نفسها بعيدًا عن الجماعات الإسلاميّة المسلّحة في سوريا، وتستمرّ في تقديم نفسها كجزءٍ من المقاومة ضدّ إسرائيل في المنطقة، ناسجةً في ضوء ذلك صلات مع تحالف ٨ آذار الدّاعم للمقاومة. وفي الوقت عينه، تحافظ الجماعة على أجندتها الدينية الإسلاميّة السنيّة وتستمرّ في التعبير عن تعاطفها مع المعارضة المسلّحة في سوريا، وتوفير الدعم الطبّي لمقاتلي المعارضة الجرحى الذين يُنقلون عبر الحدود إلى لبنان. ونجم عن هذا الموقف تباعدٌ نسبيٌ بين الجماعة وغيرها من الأطراف المحليّة، ما أجبرها على حصر نشاطاتها بالأعمال الخيريّة.

---

[١٥] للاطلاع على تأثير أحداث عرسال في المجتمعات السنيّة في البقاع، راجع:
Al-Masri, Muzna. 2015. "Between Local Patronage Relationships and Securitization: The Conflict Context in the Bekaa Region." Lebanon Support / UNDP.

[١٦] يجادل السياسيّون المحليّون بأنّ الإستثمار المحدود لـ «تيّار المستقبل» في المنطقة يعود إلى قيمتها الهامشيّة في الإنتخابات النيابيّة، إذ بحسب تقسيم الدوائر الإنتخابيّة، يتجاوز عددُ مؤيّدي أحزاب تحالف ٨ آذار عددَ سكّان العرقوب ممّن يستطيعون إنتخاب مرشّحي «تيار المستقبل».

وأشار بعض المُحاوَرين إلى أن الجماعة تنسّق سرًا مع الجماعات السلفيّة ذات الموقف الأكثر إشكاليّة نظرًا لدعمها المكشوف للجماعات الإسلاميّة المسلّحة في سوريا. وانحسرت نشاطات هذه الجماعات بشكل كبير بعد أحداث عرسال على يد الأجهزة الأمنيّة وغيرها من الأطراف الإجتماعيّة – السياسيّة، وهي تنحصر اليوم بالعمل الخيريّ فقط. لكنّ هذه الأعمال الخيريّة، وعلى الرغم من تمويلها السخيّ حسبما يؤكّد المُحاوَرون، تثير بعض المشاكل كونها تستهدف اللاجئين السوريّين فقط، ولا تنسّق مع البلديات المحليّة. ما يتسبّب بالنزاع معها، ويثير إنزعاج المجتمع المضيف. وتنظر «الجماعة الإسلاميّة» وغيرها من الجماعات السلفيّة إلى هذه المساعدات على أنها أداة سطوةٍ على مجتمع اللاجئين السوريّين، لاسيما في ظلّ الدعم الشحيح من المصادر الأخرى.

على الضفّة الأخرى من الإنقسام السياسيّ، يقف فريق ٨ آذار والنظام السوريّ. فتضمّ المنطقة منه أحزابًا قوميّةً عربيّةً، وتحديدًا «حزب البعث» (الذي ينتمي إليه نائب المنطقة قاسم هاشم) و«هيئة أبناء العرقوب» (فرعٌ من من مجموعة «المؤتمر الشعبيّ اللبنانيّ» برئاسة كمال شاتيلا) [١٧]. يسجّل الفريقان نسبة عضويّة محدودة نسبيًا، لكنهما يمثّلان شعورًا سنيًا واسعًا داعمًا لمقاومة إسرائيل، وهما على تنسيقٍ مع «حزب الله» وأعضائه القلّة في قريةً شبعا، وفقًا للمُحاوَرين. وبحسب هؤلاء، تعتمد العضويّة في «حزب الله» على المنفعة الماديّة، وهي حديثة العهد، إذ تجنّب الحزب الشيعيّ في السابق حشد التأييد في القرى السنيّة في الجنوب.

وتشترك مع هؤلاء في تأييد المقاومة شعبيةٌ محدودةٌ لكن ذات جذور تاريخيّة عميقة لـ«الحزب الشيوعي» و«الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ». ويحضر هذان الطرفان بقوّةٍ في قرية كفرشوبا، لكن أيضًا في قرًى أخرى من قضاءَي حاصبيّا ومرجعيون.

كذلك، قام الجيش اللبناني وغيره من أجهزة الدولة الأمنيّة بتعزيز الحضور مؤخّرًا على الصعيد المحليّ في المنطقة، وبتأدية دور فاعل ليس فقط في الحفاظ على أمن المناطق الحدودية، بل أيضًا في تعزيز الشعور العام بمنح الأولويّة لتجنّب إنخراط المجتمعات السنيّة في الأزمة السوريّة. كذلك، تحضر الأجهزة الإستخباريّة بقوّةٍ في المنطقة بين اللبنانيّين والسوريّين لاسيما في المخيّمات غير الرسميّة، وقد صادفناها مرّاتٍ عدّة في أثناء عمليّة جمع المعلومات.

وبينما تبدو الاختلافات بارزة بين الفريقَين السياسيّين، عاكسةً الانقسامات السياسيّة على المستوى الوطنيّ، تظلّ الخلافات تحت السيطرة نظرًا للمصالح المتقاربة محليًّا، وكذلك بسبب موقف «تيّار المستقبل» الدّاعم للإستقرار في المنطقة. واستُحدثت لجانٌ محليّةٌ للتنسيق الأمنيّ تضمّ في عضويّتها معظم الأحزاب، والأجهزة الأمنيّة، والشخصيّات المحليّة الرئيسة. وتتعامل هذه اللّجان بشكلٍ فوريّ وفاعل مع النزاعات المحليّة بين اللبنانيين واللاجئين السوريّين أو بين اللاجئين أنفسهم. ويبدو اللاجئون السوريّون ممّن قابلناهم مرتاحين لهذا الترتيب، ومندمجين بشكلٍ جيّدٍ نسبيًا في مجتمعهم.

ج. القرى الجنوبيّة في مرجعيون

قرى جنوب مرجعيون ذات الغالبيّة الشيعيّة، والتي تُعتبر بلدة الخيام أكبرها حجمًا، تبدو واضحةً في تأييدها لـ«حزب الله» و«حركة أمل». وينتمي الطرفان إلى تحالف ٨ آذار، ويدعمان النظام السوريّ. كما أن «حزب الله» منخرطٌ مباشرةً في القتال في سوريا. وبينما تلتقي هذه القرى إلى حدٍّ كبيرٍ على القضايا والأطراف الفاعلة مع القرى المجاورة في قضاءَي بنت جبيل والنبطيّة المُغطّيين بالتفصيل في تقريرٍ سابق، يأتي تنوّع قضاء مرجعيون ليمنحها نكهةً مختلفة. ويتمتّع «حزب الله» بشراكات قويّة مع الأحزاب الوطنيّة واليساريّة، أبرزها «الحزب السوريّ القوميّ الإجتماعيّ» الذي يقاتل في سوريا أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، يبدو «حزب الله» أكثر حذرًا في علاقاته على الأرض مع أفراد المجتمعات غير الشيعيّة، إذ يحترم القواعد غير المحكيّة للنظام السياسيّ الطائفيّ اللبنانيّ الذي يرسّم حدود النشاطات المقبولة لكلّ حزبٍ ضمن أعضاء الطائفة التي يمثّلها، فارضًا بالتالي التسويات المحليّة.

د. بلدة مرجعيون ومحيطها

تُعتبر بلدة مرجعيون ومحيطها موطنًا لمروحة واسعة من الأطراف، من بينها «الحزب السوريّ القوميّ» المتجذّر والأحزاب السياسيّة المسيحيّة المتعدّدة، بما فيها «التيّار الوطني الحرّ» و«القوات اللبنانيّة». لكن هذه الأحزاب لا تتمتّع بوزنٍ مؤثّر نظرًا لقلّة عدد السكّان في القرى المسيحيّة نتيجة الهجرة، ما يعني أن السكّان المتبقّين فيها هم إما من المسنّين أو موظّفون حكوميّون. ويؤدّي المغتربون في

[١٧] للإطلاع على المزيد من المعلومات عن «الهيئة»، راجع الموقع الإلكتروني لكمال شاتيلا:
http://www.kamalchatila.org/org.asp?pg=orgs&orgid=4&catid=0&search=&abspage=1 (الدخول في ٢٨-٢-٢٠١٥)

هذه المنطقة الفرعيّة، وكذلك في العرقوب، دورًا هامًا لجهة التحويلات المالية، أو من خلال تسلّم المغتربين الأثرياء واجبات الدولة على الصعيد المحلّي، فالتأثير في أجندات التنمية المحليّة. بالإضافة إلى ذلك، تتميّز هذه المنطقة بالحضور القويّ للمنظّمات غير الحكومية الوطنيّة والدوليّة التي يتمركز معظمها في بلدة مرجعيون، وتقوم بتوظيف الشباب المحلّي والإستجابة لحاجات اللاجئين السوريّين محدوديّ العدد نسبيًا. ويبرز في هذه المنطقة نموذجٌ للتنسيق المشترك بين اللاجئين والمجتمع المضيف متمثّلًا باللجنة السوريّة – اللبنانيّة المشتركة[١٨]. ويواجه هذا النوع من المساعي السوريّة – اللبنانيّة بعض المحدوديّات، إذ يميل الأعضاء اللبنانيّون إلى الإستحواذ على صوت المجموعة نظرًا لموقعهم القويّ كمواطنين لبنانيّين، بالإضافة إلى ميل الأعضاء السوريّين إلى الحذر كي لا يُنظر إلى عضويّتهم كنوع من العمل السياسيّ من قبل السّلطات اللبنانيّة و/أو السوريّة. ويؤدّي الشاويش دورًا هامًا في الرعاية والرقابة في المخيّمات غير الرّسميّة على إمتداد المناطق المختلفة.

الشكل ١: خريطة الأطراف الفاعلة

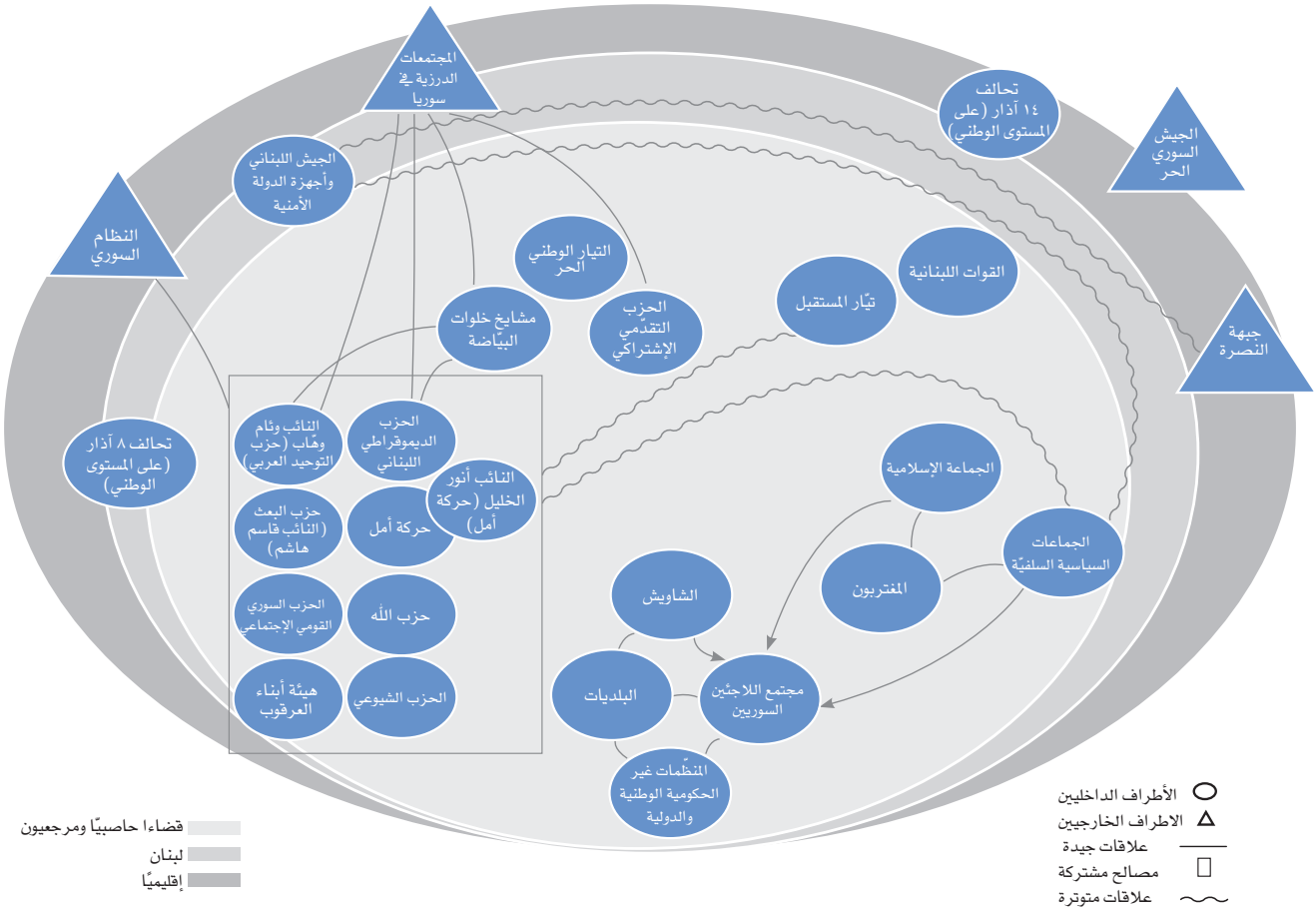

[١٨] تشكّلت اللجنة بمبادرةٍ ذاتيّةٍ من أفرادٍ لبنانيين وسوريين من دون أيّ دعمٍ مباشرٍ من المنظّمات الدولية، لكنّها تعاونت مع منظّماتٍ غير حكوميّةٍ لبنانيّة في مشاريع مموّلةٍ من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

٥. الديناميّات

منذ عامَين، كان يمكن لنقاش الديناميّات الكامنة في سياق النزاع في هذين القضاءَين أن ينتج مسارًا معقّدًا ومروحةً من العوامل التي تساهم في تأجيج النزاع (المقسِّمات) او التي تساهم في توطيد العلاقات (الروابط). أمّا اليوم فيبدو أن معظم الأحزاب المعنيّة ألزمت نفسها بالحفاظ على الإستقرار المحلّي. تعرض المقاطع التالية

الروابط أو الأنظمة، والمؤسّسات، والسلوكيّات، والأفعال، والقيم، والمصالح والتجارب التي تقرّب الناس من بعضهم البعض وتساهم في توطيد العلاقات من جهةٍ، والمقسِّمات التي تمثّل مصادر توتّرٍ في المجتمع وتساهم في تأجيج النزاع من جهةٍ أخرى[١٩].

الروابط

١. تاريخٌ طويلٌ من العيش المشترك مدعومٌ بالترابط الإقتصاديّ والجيو- استراتيجيّ.

٢. التضامن الطائفيّ عبر الحدود الذي يشجّع الأحزاب المحليّة على الحفاظ على علاقاتٍ وديّةٍ مع بعضها البعض لحماية أبناء طوائفها من أيّ انتقامٍ محتملٍ عبر الحدود.

٣. وجود شبكات وقنوات محليّة قويّة وعابرة للطوائف تعمل على التواصل وحلّ النزاعات، وهي تضمّ الكوادر المحليّة وممثّلي الأحزاب السياسيّة ورؤساء البلديّات والمخاتير المنتخبين، وتبرز تحديدًا في الإجتماع الشهريّ لممثّلي معظم الأحزاب السياسية وأعضاء المجالس البلديّة في قضاء حاصبيّا.

٤. العلاقات التاريخيّة العابرة للحدود بين بلدتَي بيت جنّ السوريّة وشبعا اللبنانيّة، وتشابه نمط الحياة ووسائل الإنتاج الإقتصاديّة فيهما، ما يسهّل العيش المشترك على المستوى المحلّي.

٥. تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين من القرية ذاتها في سوريا، وإستقرارهم في البقعة الجغرافية ذاتها في لبنان، وما يعنيه ذلك من إستمرار تفعيل الأنظمة الجَمعيّة التي كانت تُستخدم في سوريا من أجل حلّ النزاعات بين أفراد المجتمع السوريّ في لبنان، أو بينهم وبين أفراد المجتمع اللبنانيّ المضيف.

٦. الدرجة العالية من الدعم السياسيّ اللبنانيّ للإستقرار في المنطقة، والثقة الشعبيّة التي تتمتّع بها القوّات المسلّحة اللبنانيّة بين اللبنانيّين.

المقسِّمات

١. هشاشة المنطقة وأهلها أمام تداعيات الأحداث في سوريا و/أو إسرائيل نظرًا لموقعها الجغرافيّ.

٢. تزايد الإعتماد على عائدات إقتصاد الحرب في البلدات الحدوديّة، بينما تتضاءل الفرص الإقتصادية الأخرى النادرة تاريخيًا في هذه المنطقة النائية. وعلى الرغم من توقّف تهريب مقاتلي المعارضة السوريّة الذي كان يسبّب القلق على المستوى السياسيّ، لا يزال التهريب الإقتصاديّ مصدرًا بارزًا للدخل المحليّ. وكما هو باد، تنامت مع الوقت المصلحة الإقتصاديّة لأهالي القرى الحدوديّة باستمرار الأزمة السوريّة، إذ يبدو أنهم يتكيّفون مع أنماط الإنتاج الإقتصاديّ التي تستفيد من إقتصادَي الحرب والمساعدات.

٣. المصير المجهول للأزمة السوريّة. فقد عبّر بعض المُحاوَرين عن قلقهم من بقاء اللاجئين السوريّين وقتًا أطول قبل عودتهم إلى ديارهم، إن كانوا سيعودون على الإطلاق، مقارنين بينهم وبين اللاجئين الفلسطينيّين الذين ما زالوا في لبنان منذ سبعة عقودٍ

---

[19] طُوّرت أداة تحليل الموصلات والمقسّمات من قبل Collaborative for Development Action (CDA) كجزء من برنامج Do No Harm/Local Capacities for Peace. للمزيد عن البرنامج، راجع: http://local.conflictsensitivity.org/other_publication/do-no-harm-local-capacities-for-peace-project/ (الدخول في ٧-٣-٢٠١٦).

تقريبًا. وبحسب هؤلاء، فإنّ هذا القلق من بقاء اللاجئين السوريّين في لبنان على المدى الطويل يبرّر السلوك الهادف إلى عدم تشجيعهم على الوفود إلى لبنان أو البقاء فيه لوقتٍ طويلٍ، ويرحّب بفرض القيود على معيشة اللاجئين.

٤. العدد الكبير من المغتربين اللبنانيّين في دول الخليج من منطقة العرقوب، ولاسيما في الكويت. وقد ساهم في تزايد الأسلمة على المستوى المحلّي في تقوية الروابط بين المجتمعات المحلّية والمنظّمات الإسلاميّة في الخليج. ويميل هؤلاء المغتربون إلى دعم الجماعات الإسلاميّة، وهم أقلّ حرصًا على الحفاظ على علاقاتٍ إيجابيّةٍ بين الطوائف على المستوى المحلّي، نظرًا لعدم إقامتهم في قراهم حاليًا.

٥. النظرة إلى توزيع المساعدات على أنها عمليّةٌ غير عادلة، وتسييس بعض عمليات توزيع المساعدات خارج البنية التنسيقيّة الرسميّة للدعم الإنسانيّ والإستقرار. وفي منطقة العرقوب، يأتي جزءٌ لا بأس به من الدّعم للاجئين من مصادر خيريّةٍ إسلاميّةٍ فرديّةٍ ومؤسّسيّةٍ، يجري إيصالها عبر قنوات الجماعة الإسلامية والجماعات السلفيّة. ويساهم هذا الدّعم في تقوية الولاءات الزبائنيّة لدى اللاجئين تجاه هذه المنظّمات الإسلاميّة، لاسيما أن أعضاءها يحرصون على التواصل اليومي الشخصيّ مع اللاجئين.

٦. في بعض المناطق، تتردّد بعض المجتمعات في إستضافة اللاجئين السوريّين، لاسيما في حال إنتمائهم إلى طائفةٍ أخرى.

٧. في بعض المناطق الفرعيّة، عبّر اللبنانيون عن شكواهم ممّا سمّوه «نمط الحياة المختلف» للاجئين السوريّين، معترضين على بعض الممارسات كتعدّد الزوجات والإهتمام الضعيف نسبيًا بتعليم الأطفال، ما ينعكس ممارساتٍ تمييزيّة ضد اللاجئين في بعض الأحيان.

٨. الشباب من اللاجئين السوريّين ممّن قضوا في لبنان سنينًا طويلةً يعرفون القليل عن سوريا، ويشعرون بالإنتماء إلى لبنان على الرغم من تعرّضهم للتمييز فيه. ويبدو الأفق محدودًا أمام هؤلاء الشباب ممّن هم غالبًا خارج التعليم النظاميّ، وممّن أُجبروا على دخول سوق العمل في سنٍّ مبكرة. ونظرًا لفرص العمل المحدودة، يغدو هؤلاء الشباب عرضةً للإستغلال ولتبنّي آليات التلاؤم السلبيّة، ما قد يغذّي لديهم شعورًا بالنقمة لاحقًا.

٦. التوصيات

إنّ السلوك التوفيقيّ بين الأطراف الإجتماعيّة – السياسيّة، وآليات الحدّ من النزاع الفاعلة على المستوى المحلّي، بالإضافة إلى ضبط الأمن من قبل الجيش اللبنانيّ، هي كلّها عوامل تساهم في تحقيق الإستقرار في المنطقة. لكن الموقع الجغرافي للمنطقة على تقاطع النزاعات الإقليميّة يستدعي الإستثمار في العمليّات طويلة الأمد لحمايتها من تداعيات التغييرات الوطنيّة والإقليميّة.

على الحكومة اللبنانيّة اعتماد توصيات منظّمات حقوق الإنسان في الإجراءات التي تحكم إقامة اللاجئين السوريّين، بما فيها حجب تكاليف الدخول وتجديد الإقامة، وإثبات السّكن أو الكفالة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج منظّمات المجتمع المدني والأطراف العاملة على الإستقرار والدّعم الإنساني، إلى الإستمرار في المناصرة من أجل حقوق الإنسان للاجئين، ومساءلة الحكومة، وإظهار تداعيات سياساتها على اللاجئين والإستغلال الناتج عنها.

على منظّمات المجتمع المدنيّ والأطراف العاملة على الإستقرار والدّعم الإنساني توفير الدعم للآليات المحليّة المعتمدة للحدّ من النزاعات، من خلال بناء علاقات أقوى وتقديم المشورة للحكومة المحليّة والشخصيات الرئيسة على المستوى المحليّ. كذلك، يتوجب على منظّمات المجتمع المدنيّ والبلديات دعم إنخراط النساء والشباب واللاجئين السوريّين في آليات الحدّ من النزاعات، وتزويدهم بالحماية المناسبة للسّماح لهم باستخدام هذه الآليات لتقديم الشكاوى أو البتّ في الخلافات.

على الأطراف العاملة على الإستقرار والدّعم الإنسانيّ الإستثمار في مشاريع التنمية المحليّة المؤثّرة، لاسيما في مجالَي الزراعة والصناعات الغذائيّة، من أجل التخفيف من الإعتماد على إقتصاد الحرب المتنامي، والحدّ من التأثير المحتمل للمساعدات الإنسانيّة المُحفّزة دينيًا.

يجب على الدعم الدوليّ أن يأخذ بعين الإعتبار الهشاشة الخاصّة لأهالي البلدات الحدوديّة، لجهة إنعدام الأمان وإمكانيّة تجنيدهم من قبل الجماعات المسلّحة. وفي ضوء ذلك، يجب منح الأولويّة في توزيع المساعدات للمناطق المحاذية لمناطق النزاع في سوريا. وبينما تولي بعض المساعدات الإنسانيّة الأهميّة لهذا الأمر من خلال تقديم الخدمات النقّالة في هذه المناطق، يجب تعميم الأمر بشكلٍ أوسع.

يجب زيادة الإستثمار في مجال مراقبة توزيع كافّة أنواع المساعدات، إذ يتوجب ضمان عدم إستخدامها بغرض التأثير السياسيّ أو تسهيل تجنيد أفرادٍ من اللاجئين ومن المجتمع المضيف على حدٍّ سواء.

دراسة حالة: رواياتٌ متباعدةٌ

كتابة ماريانا الطبّاع

في تاريخ ١١ آب ٢٠١٥، تمّ إحراق إحدى عشرة خيمة في مخيّم المجيديّة غير الرسميّ (في قضاء حاصبيّا) من قبل سكّانٍ من قرية الماري القريبة. وكان يقطن في المخيّم لاجئون سوريّون من دير الزّور يعمل معظمهم في الزراعة. ولم يقتصر الهجوم على إحراق الخيم وإحدى السيّارات وبالتالي تشريد اللاجئين، بل تضمّن أيضًا الإعتداء الجسديّ واللّفظيّ على الرجال والنساء السوريّين، ما اضطرّ بعضهم إلى دخول المستشفى.

ما زالت تفاصيل الحادثة وأسبابها وعدد الإصابات فيها موضع خلاف. وبالإضافة إلى التغطية المختصرة للحادثة في الصّحف المحلية[٢٠]، جمعنا في خلال العمل الميدانيّ ستّ روايات عن الهجوم، بما فيها رواية صاحب الأرض، واللاجئين السوريين، وأعضاء المنظّمات غير الحكومية المحلية والدولية والمجالس البلديّة، مثّلت كلٌّ منها وجهة نظرٍ مختلفة.

بحسب الشاويش ومالك الأرض اللبنانيّ، بدأ الشجار بخلاف شخصي سببه قيام أحد السوريّين القاطنين خارج المخيّم بالتحرّش بفتاة من سكّان المخيّم. تفاقم الأمر عندما تدخّل ربّ عمل الرجل السّوريّ وأفراد عائلته للدفاع عن العامل. وفي روايةٍ أخرى على لسانٍ عضوٍ في منظّمةٍ غير حكوميّةٍ محليّة، نشب الخلاف في البداية على مسألة الريّ بالمياه، ما يعكس التنافس العامّ على الموارد الطبيعية والفرص الإقتصاديّة بين المجتمعات المختلفة.

بحسب أحد السوريين الأعضاء في اللجنة السوريّة – اللبنانيّة المشتركة، لم يكن الخلاف سوى ذريعة لتبرير الإعتداء الذي هدف فعليًا إلى توجيه رسالة للسوريّين في المخيّم تفيد بأنهم غير مرحّبٍ بهم. وتفاقم هذا الإمتعاض العام نتيجة تزايد عدد اللاجئين والإختلاف في الإنتماء الطائفيّ بين السوريّين وأهالي الماري. ويشير العضو السوريّ إلى عدم تدخّل أي حزبٍ سياسيّ أو جهازٍ أمنيّ لمنع الإعتداء على الخيم. من جهته، يضيف أحد السوريين المُعتدى عليهم جسديًا في ذلك الهجوم، وهو رجلٌ في الستين من العمر، أن البلدية لم تسدّد أجور كثيرٍ من العمّال السوريين ممّن يعيشون في المخيّم، وهي اليوم تصرّ على عدم تسديدها متذرّعةً بمغادرة العمّال للقريّة.

وبحسب بعض المحاوَرين، تدخّلت القوى الأمنيّة في نهاية الأمر، واعتقلت عددًا من السوريّين لثلاثة أيام، بمن فيهم بعض الجرحى ممّن أُصيبوا في الإعتداء، بينما أخلت سبيل اللبنانيّين مباشرةً. وتقدّم اللاجئون بشكوى، وكذلك صاحب الأرض الذي طالب بتعويض عن ثمن الخيم التي يقول أنّه اشتراها من ماله الخاصّ، وبتعويض عن ثمن سيّارته التي أُحرقت. وحاول عددٌ من فاعليّات الماري إقناع صاحب الأرض بإسقاط الشّكوى لكنّه رفض، ليس فقط طلبًا للتعويض المادّي بل لمنع تكرار حوادث مماثلةٍ في المستقبل.

بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، فمعظمهم لا يجد جدوى من التقدّم بشكوى أو حتّى المطالبة بتدخّل المنظّمات الدولية. إذ، على سبيل المثال، لم تتمكّن إحدى المنظّمات الدوليّة العاملة في المنطقة من التدخّل فورًا في أثناء حدوث الإعتداء لأسباب أمنيّة، على الرغم من علمها به. من جهةٍ أخرى، حاولت إحدى المنظّمات المحليّة دعم جهود المصالحة لكنّها استشعرت أنّ أثر أي تدخّلٍ محتملٍ سيكون محدودًا.

بينما تتعدّد الروايات فتعكس المستويات المختلفة التي يمكن أن تقود إلى العنف، تشدّد الأطراف المحليّة الرئيسة في تحليلها للحادثة على أنّ الخلاف، رغم أنّه بدأ شخصيًا وصغيرًا وضمّ سوريّين ولبنانيّين من الجهتَين، إلا أنه استُخدم من قبل البعض كذريعة لإبعاد اللاجئين السوريّين عن البلدة، وتوجيه رسالة لهم بأنّهم غير مرحّبٍ بهم في المكان. وأُقيم حاجزٌ عند مدخل البلدة يمنع السوريّين من دخولها، بينما لم يُحاسب أيٌّ من مرتكبي الإعتداء.

[20] راجع تغطية «الوكالة الوطنيّة للإعلام» http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/173756/nna-leb.gov.lb/ar وجريدة «السّفير» http://assafir.com/Article/8/436734 في شهر تشرين الثاني ٢٠١٥ (الدخول في ٦-٣-٢٠١٦).

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.